جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس

مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)

الشويمس - حائل - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس

مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)

الشويمس - حائل - المملكة العربية السعودية

فهرس المحتويات

الفهرس	رقم الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	١_٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الأنشطة	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
قائمة التغيرات في صافي الأصول	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧_١٧

مكتب ماجد الصاعدي
محاسبون ومراجعون قانونيون
ترخيص رقم: ٦٧٨
(مراجعة – زكاة وضرائب – استشارات)

Majed Al-saedi Office
Certified Accountants & Auditors

تقرير مراجع الحسابات المستقل

السادة / أعضاء مجلس الإدارة
جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس
حائل - المملكة العربية السعودية

المحترمين

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة **لجمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس** ("الجمعية") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في صافي الأصول للفترة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة المعتبرة جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للفترة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت الغير هادفة للربح المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي:

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا، ونحن مستقلون عن الجمعية وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا ألتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد، وباعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا في المراجعة.

أمر أخر:

- هذه اول قوائم مالية مدققة تصدر للجمعية وتغطي الفترة المالية من ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

مسئوليات الإدارة حول القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وكذلك عن نظام الرقابة الداخلية الذي تعتبره الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ.
وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، مالم تكن هناك نية لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة أي مجلس إدارة الجمعية هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في الجمعية.

المملكة العربية السعودية – الرياض – ص.ب ٣٠٥٢٨ – الرمز ١١٤٨٧ – س. ت: ١٠١٠٦٣١٥٣٣ – عضوية رقم ٥٥٦٥٠٤ – هاتف: ٠١١ ٢٦٦٠ ١٧
Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh - P.O Box 30528 - Code 11487- C.R. 1010631533 - C.C. No. 556504 - Tel.: 011 2660017
E-mail: info@alsaedioffice.com

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى السادة: جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس - (تتمة)

مسئوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة، كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجه عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا، ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية أو، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا، وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الجمعية عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلا للقوائم المالية.

نقوم بإبلاغ الإدارة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

وفي رأينا فإن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تتفق مع متطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية، فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية.

الرياض في: ١٧ شوال ١٤٤٧هـ
الموافق: ٠٥ إبريل ٢٠٢٦م

ماجد عبد الغني الصاعدي
محاسب قانوني – ترخيص رقم (٦٧٨)

المملكة العربية السعودية – الرياض – ص.ب ٣٠٥٢٨ – الرمز ١١٤٨٧ – س. ت: ١٠١٠٦٣١٥٣٣ – عضوية رقم ٥٥٦٥٠٤ – هاتف: ٠١١ ٢٦٦٠ ١٧
Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh - P.O Box 30528 - Code 11487- C.R. 1010631533 - C.C. No. 556504 - Tel.: 011 2660017
E-mail: info@alsaedioffice.com

جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)
قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
(جميع المبالغ بالريال السعودي)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
الأصول:		
الأصول غير المتداولة:		
الممتلكات والمعدات ، صافي	(٤)	٢,٢٥٦
إجمالي الأصول غير المتداولة		**٢,٢٥٦**
إجمالي الأصول		**٢,٢٥٦**
الإلتزامات وصافي الأصول:		
الالتزامات المتداولة:		
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	(٥)	٣,٠٠٠
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٣,٠٠٠
إجمالي الإلتزامات		**٣,٠٠٠**
صافي الأصول:		
صافي الأصول غير المقيدة		(٧٤٤)
صافي الأصول المقيدة		.
إجمالي صافي الأصول		**(٧٤٤)**
إجمالي الإلتزامات وصافي الأصول		**٢,٢٥٦**

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) وحتى رقم (٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس

مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)

قائمة الأنشطة عن الفترة المالية من ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

(جميع المبالغ بالريال السعودي)

	إيضاح	أنشطة غير مقيدة ريال سعودي	أنشطة مقيدة ريال سعودي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
الإيردات والمكاسب:				
التبرعات العينية		٢,٨٢٠	٠	٢,٨٢٠
إجمالي الإيرادات والمكاسب		**٢,٨٢٠**	**٠**	**٢,٨٢٠**
المصروفات والخسائر:				
المصروفات العمومية والإدارية	(٦)	(٣,٠٠٠)	٠	(٣,٠٠٠)
استهلاك الممتلكات والمعدات	(٤)	(٥٦٤)	٠	(٥٦٤)
إجمالي المصروفات والخسائر		**(٣,٥٦٤)**	**٠**	**(٣,٥٦٤)**
التغير في صافي الأصول خلال الفترة		(٧٤٤)	٠	(٧٤٤)
صافي الأصول في بداية الفترة		٠	٠	٠
صافي الأصول في نهاية الفترة		**(٧٤٤)**	**٠**	**(٧٤٤)**

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) وحتى رقم (٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس
مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)
قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية من ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
(جميع المبالغ بالريال السعودي)

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :-	
التغير في صافي الأصول	(٧٤٤)
التعديلات لتسوية صافي (الأصول) خلال الفترة	
استهلاك الممتلكات والمعدات	٥٦٤
التغير في صافي الأصول بعد إضافة البنود غير النقدية	**(١٨٠)**
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:	
مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	٣,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية المتوفر من الأنشطة التشغيلية	**٢,٨٢٠**
التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية:	
إضافات الممتلكات والمعدات	(٢,٨٢٠)
صافي التدفقات النقدية (المستخدم في) الأنشطة الإستثمارية	**(٢,٨٢٠)**
صافي التغير في رصيد النقدية خلال الفترة	٠
رصيد النقدية أول الفترة	٠
رصيد النقدية آخر الفترة	٠

الإيضاحات المرفقة من رقم (١) وحتى رقم (٩) جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

جمعية آمنون

مسجلة لدى المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)

قائمة التغيرات في صافي الأصول للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

البـيان	صافي الأصول غير المقيدة	صافي الأصول المقيدة	الإجمالي
	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي
الرصيد في ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م	٠	٠	٠
مجموع التغير الشامل في صافي الأصول للفترة في قائمة الأنشطة	(٧٤٤)	٠	(٧٤٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	**(٧٤٤)**	**٠**	**(٧٤٤)**

جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس
مسجلة بالمركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي برقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م

١- تعريف بالجمعية وفترة الحسابات:

نبذة مختصرة عن الجمعية:

جمعية تنمية السياحة والتراث بالشويمس هي جمعية أهلية تأسست بموجب الترخيص رقم (١٠٠٠٦٢٨٧٠٠)، الصادر من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بتاريخ ١٤٤٦/٠٢/٠٨هـ ويقع مقرها الرئيسي ونطاق خدماتها بمدينة الشويمس بمنطقة حائل - المملكة العربية السعودية.

أهداف وأنشطة الجمعية:

تتمثل أهداف وأنشطة الجمعية طبقاً لنظامها الأساسي فيما يلي:

١. المساهمة في تعريف السائح بمعالم السياحة السعودية عن طريق المرشدين المرخصين.
٢. المساهمة في إثراء المحتوى السياحي.
٣. رفع مستوى جودة الحياة والتعرف على الوجهات والمواقع السياحية في المملكة
٤ - توعية المجتمع بالمرافق السياحية والمحافظة عليها
٥ - تعريف السائح بالموروث العمراني والشعبي في المملكة
٦ - تعريف السائح بالمواقع التاريخية والثقافية والحضارية والاثار في المملكة
٧ - تشجيع وتأهيل المهتمين بالتراث العمراني للعمل في القطاع السياحي كمرشدين سياحيين،
٨ - تأهيل الشباب والفتيات وتمكينهم من مهارات التواصل الحضاري للإرشاد السياحي.

الفترة المالية:

تغطي هذه القوائم الماليـــة حسابات الجمعية عن الفترة المالية من ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م.

٢- أهـم السياسات المحاسبية:

أساس العرض:

تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لأهداف ومفاهيم المحاسبة ومعيار العرض والإفصاح العام وتماشياً مع المعايير المحاسبية والأنظمة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والملائمة لنشاط الجمعية ومتطلبات الإثبات والقياس والافصاح الواردة في المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومعيار العرض والافصاح العام للقوائم المالية للمنشآت الغير هادفة للربح الملائم لظروف أنشطة الجمعية، والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والتي تناسب ظروف وطبيعة عمل الجمعية.

أسس القياس:

تم إعداد القوائم المالية المرفقة على أساس التكلفة التاريخية في تسجيل موجوداتها ومطلوباتها وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي في تسجيل ايراداتها ومصروفاتها ومفهوم الاستمرارية، باستثناء ما هو منصوص عليه في السياسات المحاسبية أدناه.

العملة الوظيفية:

تم إعداد وعرض القوائم المالية بالريال السعودي وهي العملة الوظيفية وعملة العرض للجمعية ما لم يذكر خلاف ذلك.

استعمال الأحكام والتقديرات:

تم اعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية، ويتطلب من الإدارة استعمال تقديـرات وافتراضـات تؤثـر على قيم الأصول والإلتزامات المصرح عنها والإفصاح عن الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات، وتركز هذه التقديرات والافتراضات ذات الصلة على الخبرة السابقة إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الحالية، حيث تشكل هذه النتائج أساس لوضع الأحكام المتعلقة بالقيم الدفترية للأصول والخصوم التي لا تكون واضحة في مصادرها، وقد تختلف النتائج الواقعية عن تلك التقديرات، وتتم مراجعة التقديرات والافتراضات المرتبطة بها بصورة مستمرة، ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية مستقبلاً، حيث توضع مبالغ الإيرادات والمصروفات المصـرح عنها خـلال فترة القوائم المالية في الاعتبار.

أهم الافتراضات والتقديرات التي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في القوائم المالية:

الاستمرارية:

أجرت إدارة الجمعية تقييماً لقدرة الجمعية على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وصارت لديها القناعة أن الجمعية تمتلك الموادر الكافية لاستمرار أعمالها في المستقبل القريب، وليس للإدارة أي شكوك جوهرية حول قدرة الجمعية على الاستمرارية، وعليه تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

الإنخفاض في قيم الأرصدة المدينة

يتم تكوين مخصص للانخفاض في قيمة الأرصدة المدينة في حال وجود دليل موضوعي على أن الجمعية أصبحت غير قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لشروط التعاقد، ومن ضمن تلك الصعوبات التي قد يتعرض لها المدين هي احتمالية الإفلاس أو إعادة الهيكلة أو الإخفاق أو التأخر في سداد المبالغ المستحقة عليه، حيث تعتبر جميعها مؤشرات كبيرة وأدلة موضوعية على الانخفاض في قيمة الأرصدة المدينة، ويتم إجراء تقدير مستقل للمبالغ الهامة، أما بالنسبة للمبالغ غير الجوهرية التي تجاوزت موعد استحقاقها فإنه يتم تقديرها بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص لها بناءً على الوقت ومعدلات التحصيل السابقة.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والأصول غير الملموسة:

تقوم الإدارة بتقدير الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات والآلات والأصول غير الملموسة بغرض احتساب الاهلاك والاطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها، ويتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للأصول والتقادم والتلف، وتقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية سنوياً، ويتم تعديل التغيرات في مصروف الاستهلاك في الفترات الحالية والمستقبلية، إن وجدت.

انخفاض قيمة الأصول غير المالية:

تنخفض قيمة الأصول غير المالية عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل أو تلك الوحدة المنتجة للنقد، والتي تمثل القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أكبر قيمة، وتقدر القيمة العادلة للأصل من خلال عمليات البيع التي تتم على أساس تجاري بحت على أصول مشابهة، أو أسعار السوق لأصول مطابقة يمكن ملاحظتها، ناقصاً التكاليف الإضافية لبيع الأصل، أما القيمة الاستخدامية تحسب بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل خلال السنوات الخمس المقبلة، ولا تشمل تلك التدفقات النقدية المتوقعة أنشطة إعادة الهيكلة التي تكون الجمعية غير ملتزمة بالاسترداد لكونها الأكثر حساسية لمعدل الخصم المستخدم لحساب التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدل النمو المستخدم لأغراض تقدير القيمة محل الاستخدام.

الهبوط في قيمة الأصول المالية

يتم تقييم مؤشرات الهبوط في قيمة الأصول المالية، ما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة في نهاية كل فترة مالية، ويتم خفض قيمة الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي نتيجة لأحداث أو حدث حصل بعد الاعتراف المبدئي بتلك الأصول المالية يشير إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية لتلك الأصول المالية.

التمييز بين معاملات التبرعات ومعاملات الوكالة:

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهادفة للربح عند قيام المتبرع بتفويض المنشأة التي تستلم الأصل بإنشاء برامج لتوزيع مبالغ نقدية أو سلع أو خدمات على المنتفعين، على المنشأة معاملة تلك الأصول على أنها تبرعات لكون الجمعية لديها سلطة إدارة والتصرف في هذه الأصول القادمة من المتبرعين، فقد تم اعتبار الأصول القادمة إلى الجمعية على أنها تبرعات وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات تلك التبرعات مباشرة عن التحويل أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة.

٣- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الممتلكات والمعدات

الاثبات والقياس

تظهر الممتلكات والمعدات في السجلات بسعر التكلفة بعد خصم الاستهلاكات المتراكمة إضافة إلى أي خسائر انخفاض في القيمة – إن وجدت، وتعتبر مصاريف الإصلاح والصيانة مصاريف إيرادية، أما مصاريف التحسينات فتعتبر مصاريف رأسمالية، وعندما يختلف العمر الإنتاجي لبنود الممتلكات والمعدات يتم المحاسبة عنها بنود منفصلة، ويتم تحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استبعاد بنود من الممتلكات والمعدات بمقارنة أية مقبوضات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لتلك البنود وتسجيل بالصافي في قائمة الأنشطة.

النفقات اللاحقة للاقتناء

تسجل تكلفة الجزء المستبدل لبند من بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة المدرجة لذلك البنك إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للجمعية لذلك الجزء، إضافة إلى إمكانية قياس تكلفة ذلك الجزء بشكل موثوق، ويتم شطب القيمة المدرجة للجزء القديم المستبدل.

الإهلاك:

يتم احتساب الإهلاك بناءً على القيمة القابلة للاستهلاك، وهي تكلفة أصل ما أو مبلغ ما يحل محل التكلفة ناقصاً قيمتها المتبقية، ويحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت طوال فترة الأعمار الإنتاجية للأصول ذات الصلة، ولا يتم استهلاك الأراضي.

يتم احتساب إهلاك المباني المقامة على الأراضي المستأجرة من الغير على أساس العمر الافتراضي للمبنى أو مدة عقد إيجار الأصل، أيهما أقل، ويحتسب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل .

يتم مراجعة قيم الأصول والمعدات وأعمارها الإنتاجية وطرق الاستهلاك متى ما دعت الحاجة، ويتم تعديل تلك القيم بأثر مستقبلي، تتم رسملة التجديدات والتحسينات الرئيسية إذا كانت تزيد من الإنتاجية أو العمر التشغيلي للأصول، كما تتم رسملة التكاليف المباشرة، أما الإصلاحات والتحسينات غير الرئيسية فيتم تحميلها كمصاريف عند حدوثها، كما يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات والتي تمثل الفرق بين المتحصلات من البيع وصافي القيمة الدفترية لهذه الأصول بتاريخ البيع في قائمة الأنشطة.

الأدوات المالية:

تقوم الجمعية بحساب جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و١٢ من المعايير الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتم الاعتراف بالأصول المالية إذا أصبحت الجمعية طرف في أحكام تعاقدية لأداة مالية، وعند اثبات أصل أو التزام مالي بشكل أولي يتم قياسه بسعر المعاملة، بما في ذلك تكاليف المعاملة، باستثناء القياس الأولي للأصل أو الالتزام المالي، بحيث تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة بقائمة الأنشطة، ما لم يشكل الترتيب معاملة تمويل للمنشأة (التزام مالي) أو (أصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل يتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير تقيس الجمعية الأدوات المالية دون طرح تكاليف أي معاملة يمكن أن تتحملها الجمعية عند البيع أو أي شكل من أشكال الاستبعاد، على النحو التالي:

- تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إذا استوفت الشروط اللازمة لهذا الاثبات، وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو أي عوض نقدي آخر لا يتوقع دفعه أو استلامه (صافي هبوط القيمة) ما لم يشكل الترتيب الموضوع معاملة تمويل.
- تقاس الارتباطات باستلام قرض والتي تستوفي الشروط لهذا الاثبات، بالتكلفة (التي قد تكون صفراً) مطروح منها الهبوط في القيمة.
- تقاس الاستثمارات في الأسهم الممتازة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة – إن وجدت.
- يتم الغاء إثبات الإلتزام المالي فقط عندما يتم اطفاؤه بعد الوفاء بالتزاماته المحددة وفق العقد أو الاتفاق ذو الصلة.

المقاصة:

يتم اجراء مقاصة بين مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق نظامي ملزم حيث يتم اجراء مقاصة لتلك المبالغ المدرجة وكذلك عندما يكون لدى الجمعية نية لتسويتها على أساس الصافي أو بيع الموجودات لتسديد المطلوبات في آن واحد.

مشروعات تحت التنفيذ:

يتم اثبات مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض مثبت في القيمة (إن وجد)، وعندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام في الغرض الذي أنشئت من أجله يتم رسملة المشروعات تحت التنفيذ ضمن العقارات والآلات والمعدات الملائمة وفقاً لسياسات الجمعية.

الاستثمارات العقارية:

يتم تصنيف الأراضي والمباني المملوكة من قبل الجمعية لأغراض تحقيق إيرادات إيجارية أو لزيادة قيمة رأس المال أو لكلا الغرضين، يتم تصنيفها كعقارات استثمارية، ويتم تصنيف العقارات التي يتم انشاؤها أو تطويرها للاستخدام في المستقبل كعقارات

استثمارية، يتم تصنيفها على انها عقارات استثمارية، ويتم اثبات العقارات الاستثمارية المتمثلة في المباني والأراضي التي يتم الانتفاع منها بالتأجير بعد خصم الاستهلاكات المتراكمة وأية خسائر انخفاض في قيمتها إن وجدت، وذلك لوجود تكلفة وجهد لا مبرر لهما للوصول للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية.

يتم الاثبات الأولي للعقارات الاستثمارية بالتكلفة والتي تشمل نفقات ضرورية لاقتناء تلك العقارات إضافة إلى المصروفات المباشرة المتعلقة بالاقتناء الكسعي ونقل الملكية، ويجب قياس العقار الاستثماري بالقيمة العادلة بتاريخ التقرير مع اثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة، وذلك للعقار الذي يمكن قياس قيمته بطريقة عادلة دون جهد أو تكلفة.

يتم استبعاد العقار الاستثماري في حال انتهاء سيطرة الجمعية على المنافع التي يمكن أن تنتج من الأصل وأي تدفقات لموارد مستقبلية تخص الأصل والتخلص من مخاطر الملكية في اتفاقية لا يوجد فيها تدخل من قبل الجمعية في عوائد أو مخاطر العقار بعد البيع ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر المترتبة عن الاستبعاد ضمن الربح والخسارة.

الأصول المالية:

الإثبات الأولي

يثبت الأصل المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة ويتم اثباته بسعر المعاملة، وتتضمن الأصول المالية للجمعية النقد وما يعادله والذمم المدينة

القياس اللاحق:

أدوات الدين طويلة الأجل تقاس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية وتقاس أدوات الدين قصيرة الأجل بالمبلغ النقدي غير المخصوم أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم استلامه. ويتم إلغاء اثبات الأصل المالي فقط عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو تتم تسويتها أو تحول الجمعية – إلى حد كبير، جميع المخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر أو تكون الجمعية قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر.

الالتزامات المالية

الإثبات الأولي

يثبت الالتزام المالي فقط عندما تصبح الجمعية طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة ويتم اثباته بسعر المعاملة.

يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي فقط عندما يتم اطفاؤه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغائه.

العملات الأجنبية:

في حال وجود تعاملات بالعملات الأجنبية تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي وفقاً لأسعار القطع السائدة حين إجراء تلك المعاملات، ويتم تحويل أرصدة الأصول والإلتزامات التي بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية، وتدرج جميع الفروقات في قائمة الأنشطة.

النقد والنقد المماثل:

يشتمل النقد وما يعادله على النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الشراء، وتخضع لمخاطر غير جوهرية فيما يتعلق بالتغيرات في القيمة، ولأهداف اعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقد المماثل (إن وُجد) في حسابات الاستثمارات عالية السيولة الجاهزة للتحويل لمبالغ نقدية معلومة وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك غير مقيدة الاستخدام، وقد تم عرض قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأسلوب غير المباشر.

التزام منافع محددة للموظفين

يتم احتساب المنافع المحددة للموظفين بالجمعية وفقاً لمتطلبات نظام العمل السعودي على أساس السنة التي أمضاها الموظف في خدمة الجمعية ويحمل على قائمة الأنشطة، ويتم احتساب مبلغ الالتزام بالقيمة الحالية للامتيازات المكتسبة والتي يستحقها الموظف فيما لو ترك عمله كما في تاريخ قائمة المركز المالي، ويتم احتساب المبالغ المسددة عند نهاية الخدمة على أساس رواتب وبدلات الموظفين الأخيرة وعدد سنوات الخدمة المتراكمة كما هو منصوص عليه في أنظمة العمل.

لا تقوم الجمعية باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة عند قياس التزامات المنافع المحددة للموظفين، حيث ترى إدارة الجمعية وجود تكلفة وجهد لا مبرر لها لقياس هذه الالتزامات بهذه الطريقة.

ذمم دائنة تجارية

الذمم الدائنة التجارية عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع أو الخدمات التي تم الحصول عليها في سياق العمل الاعتيادي من الموردين، ويتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية كالتزامات متداولة إذا كانت الذمم مستحقة السداد خلال سنة واحدة أو أقل، وخلافاً لذلك يتم عرضها كالتزامات غير متداولة، ويتم اثبات الذمم الدائنة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أرصدة مستحقة وذمم دائنة أخرى:

تتمثل في قيمة الالتزامات المستحقة والسداد مستقبلاً مقابل مستحقات أخرى حصلت عليها الجمعية سواء صدر لها أو لم يتم بعد إصدار فواتير لها.

الذمم المدينة:

يتم إثبات الذمم المدينة بسعر المعاملة، وتتم جميع المعاملات على أساس شروط الائتمان العادية، وفي نهاية كل فترة تقرير يتم مراجعة القيم الدفترية للمدينين التجاريين لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن المبالغ غير قابلة للاسترداد، وفي تلك الحالة يتم تجنيب مخصص ديون مشكوك فيها بناءً على أفضل تقديرات للجمعية.

المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصص بقائمة المركز المالي عندما ينشأ على الجمعية التزام حالي (قانوني أو حكمي) نتيجة لأحداث سابقة، ويكون المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث، ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

تمثل القيمة التي يعترف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ الميزانية، إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.

إذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود ذو أهمية نسبية، يجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بمعدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية والمخاطر المحددة لذلك الالتزام، وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام، فإنه يجب إثبات التخفيذ في الخصم على أنه تكلفة تمويل في السنة التي تنشأ فيها.

الإيرادات والمكاسب:

تتمثل الإيرادات والمكاسب في رسوم العضوية وعائدات أنشطة الجمعية والإعانات والهبات والتبرعات والصدقات التي تتلقاها الجمعية من المتبرعين، وكافة الإيرادات الاستثمارية الأخرى المتنوعة وما يقرر لها من منح حكومية ومن اعانات دعم برامج الجمعية، يتم إثبات الإعانات طبقا لأساس الاستحقاق في حال أن تكون الإعانات قابلة للقياس بدرجة معقوله وبتوفر ثلاثة شروط:

أ. أن تتمتع الجمعية بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأي شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها تحديد كيفية استخدامه.

ب.أن تتوقع الجمعية الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة.

ت.أن يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية.

الإيرادات الأخرى

يتم إدارج الإيرادات الأخرى التي تعتبر إيرادات عرضية إلى نموذج نشاط الجمعية كإيرادات حال تحقيقها أو تكبدها، وتدرج الإيرادات من ودائع مرابحة لأجل لدى البنوك على أساس العائد الفعلي (إن وجدت)، ويم إثبات إيرادات التبرعات عند تحصيلها.

التبرعات العينية:

يتم الاعتراف بالتبرعات العينية بما تتلقاها الجمعية من أصول، ويتم الاحتفاظ بها على أنها مخزون بغرض إعادة بيعه، أو توزيعها على أنها إيرادات في قائمة الأنشطة، وعند إعادة بيعها أو توزيعها يتم إدراجها على أنها تكلفة بضاعة مباعة أو على أنها مصروفات تحت التبويب الملائم في قائمة الأنشطة بطريقة تعكس الغرض من توزيعها، ويجب الاعتراف بما يلقى من أصول بغرض الاستخدام (مباني بغرض الاستخدام كمقر للجمعية) على أنه إيراد تبرعات في قائمة الأنشطة، وضمن مجموعات الأصول المناسبة في قائمة المركز المالي.

المصروفات:

يتم اثبات المصروفات التي تتحملها الجمعية بأسعار حيازة المنافع التي تم الحصول عليها ويتم إثبات تلك المصروفات التي يتم استلامها طبقاً لمبدأ الاستحقاق، كما يتم تصنيف المصروفات على أساس وظيفي وتتبع الجمعية أساس الاستحقاق في اثبات

المصروفات وتتنوع المصروفات في الجمعية ويمكن توزيعها على مجموعات رئيسية، وهي:
أ. مصاريف إدارية، وهي مصروفات تشغيل الجمعية.
ب.مصاريف الأنشطة والبرامج، وهي مصروفات إدارة أنشطة الجمعية.
ت.مصاريف العائدات، وهي مصاريف تحقيق صافي العوائد التي توزع على المستفيدين.
ث.مصاريف الاستثمار، وهي مصروفات إدارية ذات صلة بوحدات وأقسام الاستثمار.
ج. مصاريف الحوكمة، وهي مصاريف يتم صرفها على مجلس الإدارة.
ح. مصاريف جمع التبرعات، تلك التي تصرف لزيادة الموارد المالية وعلى التسويق.

الأصول المقيدة وغير المقيدة

تعد الأصول المقيدة جزء من أصول الجمعية وتخضع لقيود، وتلك القيود قد تكون مرتبطة باستخدام الأصول لأغراض محددة (قيود الاستخدام) أو بتوقيت هذا الاستخدام (قيود الوقت) أو قيود مرتبطة بالاستخدام والوقت معاً، وقد تكون الأصول المقيدة أصولاً متداولة أو استثمارات وأصول مالية أو أصول ثابتة او غير ملموسة.
تعد الأصول غير المقيدة جزءً من أصول الجمعية وتخضع لقيود، وهي تقع تحت السيطرة الكاملة لإدارة الجمعية، وقد تكون الأصول غير المقيدة أصول متداولة أو استثمارات وأصول مالية أو أصول ثابتة.أو أصول غير ملموسة.
تعد أصول الأوقاف جزءً من أصول الجمعية، وتخضع اقيود دائمة من جانب المتبرع، وتلك القيود قد تكون مرتبطة باستخدام تلك الأصول لأغراض محددة، مع المحافظة عليها واستثمارها لتوفير مصدر دائم للدخل.

التغير في الأصول المقيدة وغير المقيدة

التغير في الأصول المقيدة هو مقدار الزيادة أو النقص في التبرعات التي تخضع لقيود من المتبرع، والتي ترفع بمرور الوقتأو باستيفائها من قبل الجمعية، والتحويلات وإعادة التصنيف من وإلى صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية.
التغير في الأصول غير المقيدة هو مقدار النقص أو الزيادة بالإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر التي لا تمثل تغيير في صافي الأصول المقيدة. التحويلات وإعادة التصنيف من وإلى فئات صافي الأصول الأخرى نتيجة رفع القيود من قبل المتبرع أو انقضاء القيد بمرور الوقت أو استيفائه من قبل الجمعية.

تصنيف الأصول والخصوم من "متداولة" إلى "غير متداولة":

تقوم الجمعية بإظهار الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي على أساس متداول / غير متداول.
تعتبر الأصول متداولة في الحالات التالية:
أ. عندما يتوقع تحققها أو بيعها أو استنفاذها خلال دورة العمليات العادية.
ب. في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
ت. عندما يتوقع تحققها خلال فترة اثنى عشر شهراً بعد السنة المالية.
ث. إذا كانت نقدية أو شبه نقدية ما لم تكن هناك قيود على استبدالها أو استخدامها لسداد أية خصوم لمدة لا تقل عن اثنى عشر شهراً بعد السنة المالية.
ج. تصنف كافة الأصول الأخرى ك "غير متداولة"
تعتبر كافة الخصوم متداولة في الحالات التالية:
أ. عندما يتوقع سدادها خلال دورة العمليات العادية.
ب. في حالة اقتناؤها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
ت. عندما تصبح مستحقة السداد خلال اثنى عشر شهراً بعد السنة المالية.
ث. عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل سداد الخصوم لمدة لا تقل عن اثنى عشر شهراً بعد السنة المالية، وتصنف كافة الخصوم الأخرى ك "غير متداولة".

الأصول غير الملموسة:

يتم قياس الأصول غير الملموسة المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاعتراف الأولي، وبعد الاعتراف الأولي تحمل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض متراكم إن وجدت، ولا تتم رسملة الموجودات غير الملموسة المنتجة داخلياً ويتم إظهار المصروفات ذات العلاقة في قائمة الأنشطة في العام الذي يتم تكبدها فيه، ويتم إطفاء الموجودات غير

الملوسة ذات الأعمار المحددة طوال أعمارها الإنتاجية، ويتم تقييمها لمعرفة إن كان هناك انخفاضاً في قيمها حيثما توافر مؤشر على احتمالية تعرضها لانخفاض في القيمة، ويتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد على الأقل في نهاية كل فترة تقرير مالي.

تمثل الأصول غير الملموسة في برامج حاسب مشتراه، ويتم اظهارها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وأية خسائر متراكمة في القيمة، ويتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي المقدر بخمس سنوات باستخدام طريقة القسط الثابت، وفي حال وجود مؤشر على وجود تغير هام في معدل الإطفاء أو العمر الإنتاجي أو القيمة المتبقية فإنه يتم تعديل الإطفاء مستقبلاً.

يتم الأخذ في الاعتبار التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية الكامنة في الأصل من أجل تعديل فترة أو طريقة الإطفاء حسبما هو ملائم، ويتم التعامل مع هذه التغيرات كتغيرات في التقديرات المحاسبية، ويتم إدراج مصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية والمحددة في قائمة الأنشطة ضمن فئة المصروفات بما يتلاءم مع وظيفة هذه الموجودات غير الملموسة.

يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة عن الغاء الاعتراف بالأصل غير الملوس على أساس الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الإدراج في قائمة الأنشطة عند استبعاد الأصل، ويتم اختبار الموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد لمعرفة الانخفاض في القيمة السنوية على مستوى الوحدة المحققة للنقد، كما هو ملائم، وعندما تشير الظروف إلى احتمالية أن تكون القيمة الدفترية قد تعرضت للانخفاض.

الاستثمارات العقارية:

يتم تصنيف الأراضي والمباني المملوكة من قبل الجمعية لأغراض تحقيق إيرادات إيجارية أو لزيادة قيمة رأس المال أو لكلا الغرضين، يتم تصنيفها كعقارات استثمارية، ويتم تصنيف العقارات التي يتم انشاؤها أو تطويرها للاستخدام في المستقبل كعقارات استثمارية، يتم تصنيفها على انها عقارات استثمارية، ويتم اثبات العقارات الاستثمارية المتمثلة في المباني والأراضي التي يتم الانتفاع منها بالتأجير بعد خصم الاستهلاكات المتراكمة وأية خسائر انخفاض في قيمتها إن وجدت، وذلك لوجود تكلفة وجهد لا مبرر لهما للوصول للقيمة العادلة للاستثمارات العقارية.

الإيجارات التشغيلية

يتم تسجيل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلية المبرمة من قبل الجمعية بصفتها مستأجر على قائمة الأنشطة وعلى أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ذات الصلة، ويتم تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تمويلي إذا كان يحول جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية، ويتم تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلي إذا كان لا يحول ما يقارب جميع المخاطر والمنافع الاقتصادية بالملكية، ويعتمد تحديد ما إذا كان عقد إيجار تمويلي أو تشغيلي على مضمون المعاملة وليس على شكل العقد.

(٤) الممتلكات والمعدات ، بالصافي

	لوحات الدعاية والإعلان	الإجمالي
التكلفة:		
الرصيد في ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م	٠	٠
إضافات	٢,٨٢٠	٢,٨٢٠
إستبعادات	٠	٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٢,٨٢٠	٢,٨٢٠
الاستهلاك المتراكم:		
الرصيد في ١٢ أغسطس ٢٠٢٤م	٠	٠
إضافات	٥٦٤	٥٦٤
إستبعادات	٠	٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٥٦٤	٥٦٤
صافي القيمة الدفترية:		
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م	٢,٢٥٦	٢,٢٥٦

(٥) مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
مصروفات مستحقة	٣,٠٠٠
الإجمالي	٣,٠٠٠

(٦) المصروفات العمومية والإدارية

البيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م
تكاليف مهنية واستشارات	٣,٠٠٠
الإجمالي	٣,٠٠٠

٧- أهداف وسياسات إدارة مخاطر الأدوات المالية:

تتكون الأدوات المالية من الأصول والمطلوبات المالية .الأصول والمطلوبات المالية الرئيسية المدرجة ببيان المركز المالي تتضمن النقد والأرصدة لدى البنك، الذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى،الاستثمارات المتاحة للبيع والذمم الدائنة والأرصدة الدائنة الأخرى .طرق الإدراج المحددة مبينة في بيانات السياسات المصاحبة لكل بند.
إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدواتح المالية للجمعية هي مخاطر التدفقات النقدية لأسعار الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية .تقوم الإدارة بمراجعة والموافقة على السياسات لإدارة كل من هذه المخاطر التي يتم تلخيصها فيما يلى :

أولا مخاطـــــر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تعرض الجمعية لخسائر مالية في حالة إخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ بشكل رئيسي من الذمم المدينة للعملاء والأرصدة لدى البنوك، والقيمة الدفترية لكل أصل مالي في بيان المركز المالي يمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان، وتقوم الجمعية بايداع أموالها في بنوك ذات موثوقية وقدرة ائتمانية عالية، ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر ائتمان هامة، كما تقوم الإدارة بمراقبة الذمم المدينة الأخرى ولا تتوقع وجود مخاطر هامة بها.

ثانيا مخاطـــــر السيوله:

مخاطر السيولة هي عدم قدرة الجمعية على الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها .يتمثل منهج الجمعية لإدارة السيولة في ضمان حصولها على سيولة كافية – قدر الإمكان – للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها سواء وفقاً لشروط عادية أو مشدّدة، دون تكبد خسارة غير مقبولة أو مخاطر إساءة سمعة الجمعية.

وبالمثل، فإن الجمعية تضمن حصولها على نقد كاف عند الطلب للوفاء بمصاريف التشغيل المحتملة، متضمنة خدمة الالتزامات المالية باستثناء التأثير المحتمل للظروف القاهرة التي لا يمكن توقعها إلى حد معقول مثل الكوارث الطبيعية، ولا تعتقد الإدارة أن الجمعية قد تتعرض لمخاطر سيولة ذات أثر وذلك لطبيعة نشاطهاومحدودية التزاماتها مقارنة بالأصول.

- **مخاطر السوق:**

مخاطر السوق هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة على دخل الجمعية أو قيمة امتلاكها للأدوات المالية .الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة ورقابة التعرض لمخاطر السوق ضمن مؤشرات مقبولة، بينما يتم تحسين العائد.

- **مخاطر العملات الأجنبية:**

مخاطر أسعار العملات ترتبط بالتغيرات المحتملة في معدلات الصرف، ما قد يؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية، وبما أن العملة التشغيلية وعملة العرض للجمعية هي الريال السعودي، كما أن أداء الجمعية مستقل بشكل جوهري عن التغيرات في أسعار العملات الأجنبية، إلا أن الإدارة تراقب أسعار العملات ولا تعتقد أن هناك مخاطر ترتبط بأسعار العملات، لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي وبالعملات المحلية، ولا توجد أدوات مالية هامة مدارة بواسطة عملات أجنبية وبالتالي فإن مخاطر العملات الأجنبية ليست هامة.

- **مخاطر سعر الفائدة:**

تقوم الجمعية بإدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال استخدام الديون والودائع بأسعار ثابتة .ليس لدى الجمعية أية موجودات ومطلوبات بأسعار فائدة متغيرة .قدرت الإدارة التأثير على ربح السنة بسبب الزيادة أو الانخفاض في أسعار الفائدة أن يكون غير جوهري.

• **مخاطر الأسعار:**

مخاطر الأسعار هي مخاطر تقلب الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات نتيجة لعوامل تتعلق تحديداً بالسهم الفردي أو إصداره أو عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتاجر بها في السوق .لا تتعرض الجمعية لمخاطر السوق بالنسبة لاستثماراتها حيث أن استثماراتها غير مدرجة في سوق الأسهم.

٨- الأحداث اللاحقة:

لم تحصل منذ تاريخ قائمة المركز المالي أية معاملات أو احداث لاحقة قد تؤثر بشكل ملموس على هذه القوائم المالية أو كان من الواجب تسجيلها أو الافصاح عنها لأجل الحقيقة لمن يطلع على هذه القوائم.

٩- إعتماد القوائم المالية:

تمت الموافقة وإعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٠٥ أبريل ٢٠٢٦م .